



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

05 Mars 2010

05 مارس 2010

نصب تذكاري لحفظ ذاكرة ضحايا أحداث الصخيرات

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجمعية أسر ضحايا أحداث الصخيرات، اليوم الجمعة بمقبرة الشهداء بالرباط، حفلا لإزاحة الستار عن نصب تذكاري لحفظ ذاكرة ضحايا أحداث الصخيرات، بحضور أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومحمد المعزوزي، الرئيس المؤسس لجمعية أسر ضحايا أحداث الصخيرات، بالإضافة إلى عائلات الضحايا وعدد من الشخصيات. ويأتي هذا النصب التذكاري في إطار جهود حفظ الذاكرة وتعزيز مقومات الإنصاف والمصالحة كما أوصت بذلك هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي. يذكر أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد قررت تعويض ذوي حقوق ضحايا المحاولة الانقلابية بالصخيرات التي وقعت بتاريخ 10 يوليوز 1971، وذلك بالنظر إلى «ما عاناه الضحايا من انتهاكات لحقوقهم كمواطنين وكبشر، ولما تحملوه من معاناة بسبب الاحتجاز اللاقانوني الذي انتهى بحرمانهم من الحق في الحياة، ولما ترتب عن ذلك من أضرار مادية ومعنوية لأسرهم، واعتبارا لقواعد الإنصاف ولروح المصالحة» حسب «التقرير الختامي- الكتاب الثالث ص 83».

نصب تذكاري لحفظ ذاكرة ضحايا احداث الصخيرات

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وجمعية أسر ضحايا احداث الصخيرات يومه الجمعة بمقبرة الشهداء بالرباط، حفلا لإزاحة الستار عن نصب تذكاري لحفظ ذاكرة ضحايا احداث الصخيرات.

ويأتي هذا النصب التذكاري في إطار جهود حفظ الذاكرة وتعزيز مقومات الانصاف والمصالحة كما أوصت بذلك هيئة الانصاف والمصالحة في تقريرها الختامي.

و يذكر ان هيئة الانصاف والمصالحة كانت قد قررت تعويض ذوي حقوق ضحايا المحاولة الانقلابية بالصخيرات التي وقعت بتاريخ 10 يوليوز 1970 وذلك بالنظر لما عاناه الضحايا من انتهاكات لحقوقهم كمواطنين وكبشر، ولما تحملوه من معاناة بسبب الاحتجاز اللاقانوني الذي انتهك حقوقهم و أدى إلى حرمانهم من الحق في الحياة. ولما ترتب عن ذلك من اضرار مادية ومعنوية لأسرهم. واعتبارا لقواعد الانصاف ولروح المصالحة (التقرير الختامي الكتاب الثالث ص 83).

وستجري وقائع الحفل، الذي سينطلق على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال بمقبرة الشهداء، بحضور السيد احمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان والسيد محمد المعزوزي، الرئيس المؤسس لجمعية أسر ضحايا احداث الصخيرات بالإضافة الى عائلات الضحايا وعدد من الشخصيات.

Evénements de Skhirat

Une stèle à la mémoire des victimes

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme et l'Association des familles des victimes des événements de Skhirat, organisent ce 5 mars 2010, une cérémonie de mise en place d'une stèle à la mémoire des victimes des événements de Skhirat.

Cette cérémonie s'inscrit dans le cadre du processus de préservation de la mémoire, et de renforcement des bases de l'équité et la réconciliation, conformément aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation publiées dans son rapport final.

Il est à rappeler que l'Instance Equité et Réconciliation avait pris la décision d'indemniser les ayants droit des victimes de la tentative du coup d'Etat de Skhirat du 10 juillet 1971, eu

égard « aux violations de leurs droits en tant que citoyens et êtres humains, aux souffrances qu'ils ont subies suite à leur emprisonnement illégal qui les a privés du droit à la vie, et aux dégâts matériels et préjudices moraux subis par les familles, et en considération des règles de l'équité et l'esprit de la réconciliation » (Livre 3 du Rapport final de l'IER).

La cérémonie aura lieu au cimetière Chouhada à Rabat à partir de 15h30, en présence d'Ahmed Herzenni, président du CCDH, et Mohamed Maâzouzi, président fondateur de l'Association des familles des victimes de Skhirat à côté des familles de victimes et de nombreuses personnalités.

نصب تذكاري لضحايا أحداث الصخيرات

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و(جمعية أسر ضحايا أحداث الصخيرات) ، اليوم حفل إقامة نصب تذكاري لحفظ ذاكرة ضحايا أحداث الصخيرات سنة 1971 .

وذكر بلاغ للمجلس أن إقامة هذا النصب التذكاري يأتي في إطار جهود حفظ الذاكرة وتعزيز مقومات الإنصاف والمصالحة، كما أوصت بذلك هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي.

وكانت هذه الهيئة قد قررت تعويض ذوي الحقوق ضحايا أحداث الصخيرات يوم 10 يوليوز 1971، وذلك نظرا لما عاناه الضحايا من انتهاكات لحقوقهم كمواطنين وكبشر، ولما تحملوه من معاناة بسبب الاحتجاز اللاقانوني الذي انتهى بحرمانهم من الحق في الحياة، ولما ترتب عن ذلك من أضرار مادية ومعنوية لأسرهم، واعتبارا لقواعد الإنصاف ولروح المصالحة، وفق البلاغ.

وسيقام حفل إقامة النصب التذكاري بمقبرة الشهداء انطلاقا من الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

Victimes de Skhirat 1971

Une stèle commémorative

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'association des familles des victimes des événements de Skhirat, organisent le 5 mars 2010, une cérémonie de mise en place d'une stèle commémorative à la mémoire des victimes des événements de Skhirat. La cérémonie aura lieu au cimetière Chouhada à Rabat.

هل تحولت الضحية إلى جلد؟

العربي مفضل

أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في الخامس والعشرين من فبراير الماضي، تقريراً عن حرية الصحافة والتعبير في المغرب سنة 2008.

ويفترض أن يستقطب التقرير المذكور اهتماماً واسعاً، وأن يثير ردود فعل مختلفة، بالنظر إلى الجراءة العالية، التي طبعت رصده لأوضاع المؤسسات الصحفية وهشاشتها المالية والمهنية، وحدة المنافسة بينها، وعوائق وصولها إلى المعلومة، والانعكاسات السلبية لذلك، وغيره، على استقلاليتها الحقيقية، ومصداقيتها وحريتها، واحترامها للحياة الخاصة.

ومن الخلاصات المثيرة حقاً، التي بلورها تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن الوضع انتقل من "الخوف على الصحافة من السلطة التنفيذية" إلى "الخوف من الصحافة على حرية الأفراد والمصالح الأساسية للدولة".

ولأن المعطيات الواقعية المتعلقة بتظلم الأفراد، الذين تتعرض حياتهم الخاصة للانتهاك، أو يطالهم السب والقذف، لا تسعف مدبجي الخلاصة المذكورة، يشير تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى أن متابعات الصحف وصدور أحكام قضائية ضدها يظل قليل العدد خلال السنة.

ويرد التقرير سالف الذكر هذا الوضع إلى سببين: يتعلق السبب الأول بالإجراءات الخاصة، التي تقيد حرية النيابة العامة في تحريك المتابعة، في عدد من الجرائم. ويتعلق السبب الثاني بالأفراد، الذين لا يتابعون ما ينشر ضدهم، أو الذين يفضلون عدم اللجوء إلى مقاضاة الصحف.

وفي ضوء ما سبق يطرح السؤال المثير: هل تحولت الضحية إلى جلد؟!

أحمد حرزني، رئيس
«المجلس الاستشاري
لحقوق الإنسان»، ما دار
فيها ما يصلح. آخر
تقارير المجلس اعتبر
أن الصحافة المغربية
قامت بتجاوزات في
حق الأشخاص. التقرير
أضاف أن الصحافة
أصبحت خطرا على
الأشخاص، فيما بيّض
تجاوزات الدولة في
حق الصحافة.



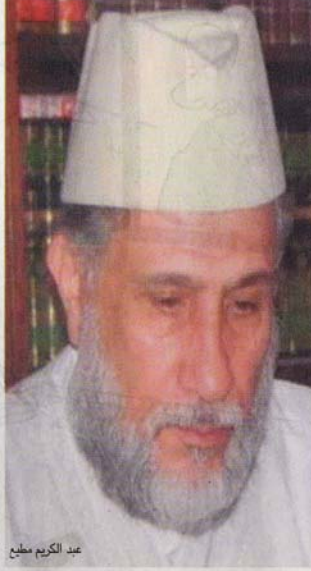
راسلوا حرزني وأوكلوا محامين كبارا للتوسط لهم لدى الدوائر الرسمية

16 عنصرا من الشبيبة الإسلامية يعيشون في المهجر بدون هوية

عبدالله سخير

كثف عدد من نشطاء الشبيبة الإسلامية المخلة الموزعين على عدد من الدول الأوربية والعربية من اتصالاتهم بالدوائر الرسمية المغربية من أجل العمل على تسوية وضعيتهم الإدارية. بعد أن صار العديد منهم يعيشون في البلدان المقيمين بها حاليا بشكل غير قانوني وبدون هوية. وبحسب مصادر مقربة من هؤلاء فإن المساعي التي بذلها هؤلاء، وقدر عددهم بـ 16 عنصرا، لدى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال ولاية رئيسه الحالي أحمد حرزني باءت بالفشل بعد أن انتهى آخر اتصال ربطوه بهذا الأخير عبر موظف بالمجلس مقرب من حرزني إلى كون المجلس الاستشاري ليست له من الصلاحيات للبت في ملف هذه المجموعة الصادرة في حقها أحكام قضائية غيابية ما بين المؤبد والإعدام، حيث تلقوا في وقت سابق جوابا مغائرا من حرزني حثهم فيه على الدخول إلى المغرب دون أن يعدم بضمانات لوقف المتابعة القضائية في حقهم.

المسلك الثاني الذي سلكه هؤلاء النشطاء هو توكيلهم لمحامين كبار



عبد الكريم مطيع



من المغرب شبابا بايعين. ويرى محمد صريف الباحث في شؤون الحركات الإسلامية أن عدم إدراج ملف الشبيبة الإسلامية المحظورة من قبل الدوائر الرسمية للبت فيه في الوقت الحالي يعود بالأساس إلى كون هذا التنظيم صار ضعيفا ولم تعد له قواعد وبالتالي فإن الدولة ليست مضطرة للتفاوض معه.

وبحسب صريف فإن الموقف العام الذي يحكم العلاقة بين الدولة والجماعات الإسلامية عموما والمتمثل في عدم الاعتراف القانوني بها يشمل أيضا الشبيبة الإسلامية مؤسسها عبد الكريم مطيع الصادرة في حقها ثلاثة أحكام غيابية منها حكمان بالإعدام ضمن مجموعة 71 التي اتهمت بإدخال السلاح من الجزائر إلى المغرب سنة في 1983 و1984 وحكما غيابيا آخر في قضية اغتيال عمر بنجلون. ويشير صريف في تصريح له المساء، إلى أن الدولة ما زالت تنظر إلى كون الشبيبة الإسلامية هي تنظيم خارج القانون وبالتالي فهي لازالت تتابع أنصار هذا أوربية من بينها فرنسا وبلجيكا والنرويج ويبلغون من العمر حاليا ما بين 50 و60 سنة بعد أن خرجوا

بعد من الدول الأوربية قاموا بدورهم بمراسلة الديوان الملكي قصد النظر في قضيتهم وتحقيق مطلبهم المتعلق بتسوية وضعيتهم الإدارية ومنحهم جوازات سفر تخول لهم السفر والانتقال، خاصة وأن العديد منه يعانون من أمراض مزمنة يحتاجون معها إلى علاجات أولية ومنهم من هو مهدد من قبل الدول المتواجدين فيها بشبح الطرد والإبعاد بسبب عدم توفرهم على وثائق تثبت هويتهم وجسيتهم. ووفقا للمصادر ذاتها فإن نشطاء الشبيبة ربطوا أيضا اتصالات بعدد من الإطارات السياسية المغربية تطلب وساطتهم من أجل العمل على تسوية وضعيتهم في بلدان المهجر والسماح لهم بالرجوع إلى المغرب. وطيلة السنوات التي ظلوا فيها مبعدين عن المغرب لم يتمكن من الدخول إلى أرض الوطن سوى عنصر واحد كان مداناً بالمؤبد تزامن دخوله مع فترة انتقال الحكم من الراحل الحسن الثاني إلى ابنه الملك الحالي محمد السادس.

ويتوزع هؤلاء النشطاء على دول عربية كليبيا والجزائر ودول أوربية من بينها فرنسا وبلجيكا والنرويج ويبلغون من العمر حاليا ما بين 50 و60 سنة بعد أن خرجوا

Revue de Presse du Conseil cons